الفساد ينهش المؤسسات السعودية



وتكشف الحصيلة الرسمية التي نشرتها الهيئة عن اتساع رقعة الكسب غير المشروع واستغلال المفاصل الوظيفية لتحقيق مآرب شخصية، في وقت يواصل فيه الخطاب الرسمي ترويج شعارات "الإصلاح" التي تكذبها الأرقام والوقائع الميدانية داخل الوزارات والقطاعات الحيوية في المملكة.

وأسفرت التحقيقات الأمنية والإدارية عن إخضاع 480 موظفا حكوميا للاستجواب والملاحقة القضائية، إلى جانب صدور قرارات بالإيقاف الفوري بحق 160 متورطا، جرى إطلاق سراح بعضهم لاحقا بموجب كفالات ضامنة.

وتوزعت قوائم المتهمين بالرشوة وتوظيف الصلاحيات الرسمية لمنفعة خاصة على منسوبي أهم الوزارات

والجهات الحساسة في الدولة، شملت وزارة البلديات والإسكان، ووزارة التعليم، ووزارة الصحة، ووزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، بالإضافة إلى قطاع الجباية الرئيسي المتمثل في هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

واللافت في البيان أن هذه التوقيفات جاءت بعد تنفيذ "نزاهة" لـ 2365 جولة رقابية عامة، بالتزامن مع تسيير نحو 15 ألف جولة رقابية مكثفة داخل المشاعر المقدسة والجهات الخدمية المشرفة على موسم الحج.

تركيز هذا الكم الهائل من الجولات في المشاعر المقدسة واكتشاف هذا الحجم من التجاوزات يثبتان صحة التقارير الدولية والشكاوى المتصاعدة حول الفوضى التنظيمية والتربح المالي الفاسد من وراء العقود والخدمات المفروضة على حجاج بيت الله الحرام، حيث تحولت المناسك الدينية إلى سوق مفتوحة للمحسوبيات واستغلال النفوذ بعيدا عن الرقابة الحقيقية التي يحاول النظام توظيفها إعلاميا كأداة لتصفية الحسابات السياسية وتلميع صورته.